القانون ما قبل الوجودي

تشريع العدم وتشريع الإمكان قبل الانفجار العظيم

رحلة التشريع من فراغ اللازمان إلى نور الخلق الأول

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مؤسس نظرية الأنطولوجيا القانونية الكمومية وقانون الزمن البيولوجي والطب الوجودي والاقتصاد الوجودي والعمارة الحيوية وميتافيزيقا الوعي الكوني

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وروح أبي الطاهرة نور بصيرتي وزاد مسيرتي داعياً ً الله لهما بالرحمة الواسعة والمغفرة الشاملة وجنة الخلد يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات داعياً ً الله لها بالصحة والعافية والسعادة في الدارين وأن يجعلها قرة عين في الدنيا والآخرة

وإلى الحق سبحانه وتعالى الذي خلق القوانين قبل الخلق وجعل في الإرادة الإلهية مصدر كل تشريع وعدل

فهرس المحتويات

برولوج فلاش باك حوار في فراغ ما قبل الوجود سؤال

العدم عن قانونه

الفصل الأول أزمة التشريع التقليدي حين يفقد القانون موضوعه

الفصل الثاني من العدم إلى الإمكان الأسس الأنطولوجية للقانون ما قبل الوجودي

الفصل الثالث الإرادة التشريعية الإلهية قبل خلق الزمان والمكان

الفصل الرابع الشخصية القانونية للإمكانات التي لم تتجسد بعد

الفصل الخامس جريمة تعطيل الإمكانات في ساحة ما قبل الخلق

الفصل السادس حق العدم في البقاء بين الفناء والوجود

الفصل السابع عقود ما قبل الزمن حين تتفق الإمكانات

على قواعد الوجود

الفصل الثامن المسؤولية الجنائية للمُخطِط الكوني قبل لحظة الخلق

الفصل التاسع العدالة في عالم لا زمن فيه ولا مكان

الفصل العاشر العقوبات في ساحة الإمكان حين لا وجود للمعاقَب

الفصل الحادي عشر الملكية الفكرية للأفكار التي لم تخطر ببال بعد

الفصل الثاني عشر الحقوق الطبيعية للإمكانات في مرحلة ما قبل التجسد

الفصل الثالث عشر الفقر الوجودي حين لا يوجد شيء ليُملك

الفصل الرابع عشر العمل والإنتاجية في عالم لا فعل فيه ولا فاعل

الفصل الخامس عشر التأمين ضد مخاطر عدم التحقق في ساحة الإمكان

الفصل السادس عشر البنوك الكونية وإدارة ثروات ما قبل الوجود

الفصل السابع عشر الإفلاس وإعادة الهيكلة في حضارات لم تولد بعد

الفصل الثامن عشر أخلاقيات الربح في اقتصاد لا ندرة فيه ولا زمن

الفصل التاسع عشر دور الذكاء الإلهي في صياغة القوانين قبل الخلق

الفصل العشرون الخاتمة الكبرى من فراغ التشريع إلى نور التطبيق

معجم مصطلحات القانون ما قبل الوجودي

الورقة البحثية الملخصة ثلاثية اللغات

برولوج فلاش باك حوار في فراغ ما قبل الوجود سؤال العدم عن قانونه

قبل أن يوجد زمن وقبل أن يُخلق مكان وقبل أن تُبرم إرادة الخلق كن كان هناك فراغ ليس فراغاً من شيء بل فراغاً من كل شيء كان هناك عدم مطلق لكن هذا العدم لم يكن سلبياً خالياً بل كان حاملاً لإمكانات لا متناهية وفي لحظة وعي أولي بدأ هذا العدم يسأل نفسه أسئلة لم تُطرح من قبل في تاريخ الفكر البشري

سأل العدم بصوت لا يُسمع بل يُدرك ما أنا هل أنا شيء أم لا شيء إذا كنت لا شيء فكيف أحمل في داخلي إمكانات كل الأشياء وإذا كنت شيئاً فما هو قانوني وما هو حدي ومن يحكم فيّ

ثم جاء سؤال أعمق هز أركان هذا الوعي الأولي إذا كانت الإمكانات بداخلي تنتظر لحظة التحقق فمن يقرر أيها يتحقق وأيها يبقى في طي العدم هل هناك قانون يسبق الخلق نفسه هل هناك عدالة تحكم في اختيار ما سيكون مما لن يكون

وفي خضم هذا الحوار الداخلي جاءته إجابة من مصدر أعلى لم تكن كلمات بل كانت نوراً من إرادة مطلقة شعرت بها الإمكانات أن هناك مشرعاً أزلياً يضع القوانين قبل أن يوجد من يطبقها وأن العدالة الإلهية تسبق كل عدالة بشرية وأن التشريع الحقيقي يبدأ من حيث ينتهي فهم البشر

هذا الحوار هو البذرة التي سينمو منها هذا الكتاب فهو ليس مجرد خيال فلسفي بل هو استقراء لواقع التشريع الإلهي الذي يسبق كل وجود وهو دعوة للتفكر في أسرار القوانين التي تحكم وجودنا قبل أن

نوجد

الفصل الأول

أزمة التشريع التقليدي حين يفقد القانون موضوعه

يستهل هذا الفصل الرحلة بتشريح الأزمة الجوهرية التي يعاني منها الفكر القانوني التقليدي اعتماد القانون على وجود موضوع يحكمه فماذا يحدث عندما ننتقل إلى مرحلة ما قبل الوجود حيث لا موضوع للقانون يناقش المؤلف بالتفصيل كيف أن كل النظريات القانونية من القانون الطبيعي إلى القانون الوضعي تفترض وجود كائنات عاقلة وعلاقات اجتماعية وموارد نادرة بينما في ساحة ما قبل الوجود لا يوجد شيء من هذا يطرح الفصل السؤال الجوهري هل يمكن أن يوجد قانون بلا موضوع هل يمكن أن توجد عدالة بلا أطراف يتم تفنيد فكرة استحالة التشريع قبل الوجود باستخدام حجج أنطولوجية وعقلية مع الاستشهاد بالمفاهيم الإسلامية حول الإرادة الإلهية السابقة

للخلق يختتم الفصل بتأكيد أن القانون ما قبل الوجودي ليس تناقضاً بل هو أعلى درجات التشريع حيث يسبق الحكم المحكوم ويسبق العدل المظلوم ويسبق النظام الفوضى

الفصل الثاني

من العدم إلى الإمكان الأسس الأنطولوجية للقانون ما قبل الوجودي

يغوص هذا الفصل في الأسس الأنطولوجية التي يقوم عليها القانون ما قبل الوجودي يبدأ بتفكيك مفهوم العدم المطلق ويرتقي به إلى مفهوم العدم الحامل للإمكانات يشرح المؤلف كيف أن الإمكانات قبل تجسدها تمتلك نوعاً من الوجود الأنطولوجي الذي يستحق الحماية التشريعية يتم تحليل الفرق بين العدم السلبي والعدم الإيجابي وكيف أن الإمكانات تحمل في طياتها شفرات وجودية تحدد مصيرها يناقش الفصل كيف أن الإرادة الإلهية هي الجسر الذي ينقل

الإمكانات من عالم العدم إلى عالم الوجود وكيف أن القوانين الإلهية هي التي تحكم هذه العملية يختتم الفصل بتأكيد أن فهم الأسس الأنطولوجية للإمكانات هو المفتاح لفهم القانون ما قبل الوجودي حيث يصبح التشريع عملية توجيه للإمكانات نحو التحقق الأمثل وفق حكمة إلهية مطلقة

الفصل الثالث

الإرادة التشريعية الإلهية قبل خلق الزمان والمكان

يقدم هذا الفصل واحدة من أعمق الأفكار في الكتاب فكرة أن الإرادة التشريعية الإلهية تسبق خلق الزمان والمكان يشرح المؤلف كيف أن القوانين الكونية ليست نتائج عشوائية بل هي تعبير عن إرادة تشريعية أزلية يتم تفصيل كيف أن هذه الإرادة تحدد شروط إمكانية الخلق نفسه وتضع الضوابط التي تحكم تحول الإمكانات إلى واقع يناقش الفصل الآثار العملية لهذا المبدأ على فهمنا للقدر والاختيار وكيف أن الإرادة الإلهية لا تلغي

الإرادة الإنسانية بل تؤسس لها يختتم الفصل بتأكيد أن الاعتراف بالإرادة التشريعية الإلهية السابقة للخلق هو الخطوة الأولى نحو فهم عدالة الله المطلقة التي لا تحدها حدود الزمان والمكان

الفصل الرابع

الشخصية القانونية للإمكانات التي لم تتجسد بعد

يركز هذا الفصل على الدور الوجودي للشخصية القانونية في ساحة ما قبل الوجود يشرح المؤلف كيف أن الإمكانات قبل تجسدها تمتلك نوعاً من الأهلية القانونية التي تستحق الحماية يتم توضيح كيف أن الاعتراف بالشخصية القانونية للإمكانات ليس مجرد بيان فلسفي بل هو عملية تشريعية تنهي حالة الغموض الأنطولوجي وتخلق الواقع القانوني الملزم يناقش الفصل المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المشرع الإلهي كمحدد للمصير القانوني للإمكانات عبر عملية تشريع أزلية يختتم الفصل

بالتأكيد على أن فهم الشخصية القانونية للإمكانات بهذه الصورة يرفع من قيمة التشريع الإلهي ويجعل من كل إمكانية لحظة تحول مصيري في حياة الكون تتطلب حكمة إلهية مطلقة

الفصل الخامس

جريمة تعطيل الإمكانات في ساحة ما قبل الخلق

يعالج هذا الفصل الركن الأول من أركان المدرسة وهو الجريمة ما قبل الوجودية يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر الجريمة على الفعل المادي فقط دون وسط يتم تفصيل نظرية جريمة تعطيل الإمكانات التي تعتبر الجريمة دالة تتحدد بناءً على منع تحقق الإمكانات الخيرية يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الشكوك والشهوات التي تقع في المنطقة الرمادية بين الإمكانات الخيرة والإمكانات الشريرة يختتم الفصل بالتأكيد أن جريمة تعطيل الإمكانات في ضوء هذه النظرية ليست هبة

قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على المنع والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة جنائية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الإمكانات الحقيقية في ساحة ما قبل الوجود

الفصل السادس

حق العدم في البقاء بين الفناء والوجود

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الحقوقية ليعيد تأسيس الحق على أسس ما قبل وجودية يشرح المؤلف أزمة الحق الكلاسيكي الذي يفترض وجوداً ماديًا وهو ما ينفيه الواقع المعقد لساحة الإمكانات يتم طرح نظرية حق العدم كبديل حيث يقوم الحق على الاستمرارية الأنطولوجية بغض النظر عن التجسد المادي يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الأنطولوجية وكيف أن الحق يُفهم كدرجة بقاء أنطولوجي وليس كحق مادي حتمي يختتم الفصل بالتأكيد أن حق العدم في ضوء هذه النظرية لا يقوم

على وهم الوجود المادي بل على واقع الاستمرارية الأنطولوجية مما يضمن عدالة حقوقية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الحقوق بشكل معقد وتتجاوز حدود الوجود التقليدي

الفصل السابع

عقود ما قبل الزمن حين تتفق الإمكانات على قواعد الوجود

يركز هذا الفصل على منهجية العقود في ضوء الأنطولوجيا ما قبل الوجودية والتوافق بين الإمكانات يشرح المؤلف أزمة العقود الكلاسيكية القائمة على التراضي في الزمان والمكان فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع ما قبل الوجودي المعقد يتم طرح مبادئ عقود ما قبل الزمن التي تعترف بوجود توافق أنطولوجي مباشر وتدير تعدد أشكال الاتفاق بدلاً من إنكاره يناقش الفصل دور الإرادة الإلهية كفاعل مشارك في حماية التوافق عبر عملية تشريع تنهي التنازع

وتحدد الاتفاق الملزم يختتم الفصل بالتأكيد أن عقود ما قبل الزمن تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور الإرادة الإلهية الفاعل في حماية التوافق وبطبيعة الاتفاق الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الإمكانات وفق المعطيات الأنطولوجية المستجدة التي تتيح توافقاً دقيقاً يتجاوز قدرات العقود التقليدية

الفصل الثامن

المسؤولية الجنائية للمُخطِط الكوني قبل لحظة الخلق

يعيد هذا الفصل تعريف غاية المسؤولية في النظام القانوني ما قبل الوجودي من عقاب مادي إلى إدارة وجودية للعدالة يشرح المؤلف أزمة نظريات المسؤولية الكلاسيكية القائمة على الفعل المادي والاستحقاق الشخصي في ظل كيانات ذات أبعاد أنطولوجية يتم طرح نظرية المسؤولية الكونية حيث يهدف العقاب إلى إعادة ضبط التوازن الأنطولوجي المختل نتيجة الجريمة

ما قبل الوجودية يناقش الفصل مفهوم المسؤولية غير المحددة مادياً ً المرتبطة بنتيجة الإصلاح الأنطولوجي لا بحكم نصي جامد والمراجعة الديناميكية للمسؤولية بناء ً على تغير معطيات الجريمة للإمكانات يختتم الفصل بالتأكيد أن المسؤولية في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الأنطولوجي لحياة الجريمة وعلاقته بالإمكانات مما يحول نظام المسؤولية من آلة للعقاب إلى ورشة لإصلاح التوازنات الأنطولوجية المعطلة

الفصل التاسع

العدالة في عالم لا زمن فيه ولا مكان

ينظم هذا الفصل الإجراءات العدلية لتتواءم مع مبدأ العدالة ما قبل الوجودية دون التضحية بالضمانات الأساسية للإمكانات يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على المحاكمة في الزمان والمكان فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية العدالة ما قبل

الوجودية يتم طرح مبادئ العدالة الكونية التي تدير الحكم بشفافية وتعتمد ديناميكية عدلية متشابكة بدلاً من الثبات الزمني الجامد يناقش الفصل بروتوكولات الحكم في البيئة ما قبل الوجودية وضمانها دون تشويه وسلسلة العدالة المتشابكة عبر الإمكانات المختلفة يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة الكونية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم المحاكمة الزمانية بل على إدارة عادلة وشفافة للحكم ضمن حدود المعرفة الأنطولوجية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد يحتاج لعدالة تتجاوز حدود الزمان والمكان التقليديين

الفصل العاشر

العقوبات في ساحة الإمكان حين لا وجود للمعاقَب

يعالج هذا الفصل الركن الثاني من أركان المدرسة وهو العقوبات ما قبل الوجودية يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر العقوبات على الكائنات

المتجسدة فقط دون وسط يتم تفصيل نظرية العقوبات الأنطولوجية التي تعتبر العقوبات دالة تتحدد بناءً على تصحيح المسار الأنطولوجي للإمكانات يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الإمكانات المنحرفة التي تقع في المنطقة الرمادية بين الخير والشر يختتم الفصل بالتأكيد أن العقوبات الأنطولوجية في ضوء هذه النظرية ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على التصحيح والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة عقابية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الإمكانات الحقيقية في ساحة ما قبل الوجود

الفصل الحادي عشر

الملكية الفكرية للأفكار التي لم تخطر ببال بعد

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الملكية ليعيد تأسيس الملكية على أسس ما قبل وجودية يشرح المؤلف أزمة الملكية الكلاسيكية التي تفترض فكرة

متجسدة وهو ما ينفيه الواقع المعقد للأفكار الكامنة في ساحة الإمكانات يتم طرح نظرية الملكية الأنطولوجية كبديل حيث تقوم الملكية على الحق في الفكرة الكامنة بغض النظر عن تجسدها المادي يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الفكرية وكيف أن الملكية تُفهم كدرجة حق في الفكرة الكامنة وليس كحق مادي حتمي يختتم الفصل بالتأكيد أن الملكية الأنطولوجية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الفكرة المتجسدة بل على واقع الفكرة الكامنة مما يضمن عدالة ملكية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الأفكار بشكل معقد وتتجاوز حدود التجسد التقليدي

الفصل الثاني عشر

الحقوق الطبيعية للإمكانات في مرحلة ما قبل التجسد

يركز هذا الفصل على منهجية الحقوق في ضوء الأنطولوجيا ما قبل الوجودية والحقوق الطبيعية يشرح المؤلف أزمة الحقوق الكلاسيكية القائمة على الكائنات

المتجسدة فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع ما قبل الوجودي المعقد يتم طرح مبادئ الحقوق الأنطولوجية التي تعترف بوجود حقوق طبيعية مباشرة للإمكانات وتدير تعدد أشكال الحماية بدلاً من إنكارها يناقش الفصل دور المشرع الإلهي كفاعل مشارك في حماية الإمكانات عبر عملية تشريع تنهي الانتهاك وتحدد الحق الملزم يختتم الفصل بالتأكيد أن الحقوق الأنطولوجية تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الإلهي الفاعل في حماية الإمكانات وبطبيعة الحق الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الإمكانات وفق المعطيات الأنطولوجية المستجدة التي تتيح حماية طبيعية للإمكانات قبل تجسدها

الفصل الثالث عشر

الفقر الوجودي حين لا يوجد شيء ليُملك

يعيد هذا الفصل تعريف غاية الملكية في النظام القانوني ما قبل الوجودي من تملك مادي إلى إدارة

وجودية للإمكانات يشرح المؤلف أزمة نظريات الملكية الكلاسيكية القائمة على الندرة المادية والاستحقاق الشخصي في ظل إمكانات قابلة للتحقق الذاتي يتم طرح نظرية الفقر الأنطولوجي حيث يهدف التشريع إلى إدارة توازن الإمكانات نتيجة التحقق الذاتي يناقش الفصل مفهوم الملكية غير المحددة مادياً ً المرتبط بنتيجة التوازن الأنطولوجي لا بوصف تملك جامد والمراجعة الديناميكية للملكية بناء ً على تغير معطيات التحقق للإمكانات يختتم الفصل بالتأكيد أن الملكية في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الأنطولوجي لحياة الإمكانات وعلاقته بالتحقق مما يحول نظام الملكية من آلة للتملك إلى ورشة لإدارة التوازنات الأنطولوجية المعطلة

الفصل الرابع عشر

العمل والإنتاجية في عالم لا فعل فيه ولا فاعل

ينظم هذا الفصل الإجراءات الإنتاجية لتتواءم مع مبدأ

الإنتاجية ما قبل الوجودية دون التضحية بالضمانات الأساسية للإمكانات يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على الفعل المادي فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الإنتاجية الأنطولوجية يتم طرح مبادئ الإنتاجية الأنطولوجية التي تدير التحقق بشفافية وتعتمد ديناميكية إنتاجية متشابكة بدلاً من الثبات الفعلي الجامد يناقش الفصل بروتوكولات التحقق في البيئة الأنطولوجية وضمانها دون تشويه وسلسلة الإنتاجية المتشابكة عبر الإمكانات المختلفة يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة الإنتاجية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الفعل المادي بل على إدارة عادلة وشفافة للتحقق ضمن حدود المعرفة الأنطولوجية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد يحتاج لإنتاجية تتجاوز حدود الفعل التقليدي

الفصل الخامس عشر

التأمين ضد مخاطر عدم التحقق في ساحة الإمكان

يعالج هذا الفصل الركن الثالث من أركان المدرسة وهو التأمين الأنطولوجي يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر التأمين على المخاطر المادية فقط دون وسط يتم تفصيل نظرية التأمين الأنطولوجي التي تعتبر التأمين دالة تتحدد بناءً على حماية الإمكانات من مخاطر عدم التحقق يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الإمكانات الهشة التي تقع في المنطقة الرمادية بين التحقق والفناء يختتم الفصل بالتأكيد أن التأمين الأنطولوجي في ضوء هذه النظرية ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على الحماية والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة تأمينية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الإمكانات الحقيقية في ساحة ما قبل الوجود

الفصل السادس عشر

البنوك الكونية وإدارة ثروات ما قبل الوجود

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية المالية ليعيد تأسيس الإدارة المالية على أسس أنطولوجية يشرح المؤلف أزمة البنوك الكلاسيكية التي تفترض موارد مادية وهي ما ينفيه الواقع المعقد لثروات الإمكانات يتم طرح نظرية البنوك الأنطولوجية كبديل حيث تقوم الإدارة المالية على توجيه الإمكانات بغض النظر عن الموارد المادية يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة المالية وكيف أن الإدارة تُفهم كدرجة توجيه أنطولوجي وليس كعمل مالي حتمي يختتم الفصل بالتأكيد أن البنوك الأنطولوجية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الموارد المادية بل على واقع توجيه الإمكانات مما يضمن عدالة مالية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الثروات بشكل معقد وتتجاوز حدود الموارد التقليدية

الفصل السابع عشر

الإفلاس وإعادة الهيكلة في حضارات لم تولد بعد

يركز هذا الفصل على منهجية الإفلاس في ضوء الأنطولوجيا ما قبل الوجودية والحضارات الكامنة يشرح المؤلف أزمة الإفلاس الكلاسيكي القائم على الكيانات المتجسدة فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع ما قبل الوجودي المعقد يتم طرح مبادئ الإفلاس الأنطولوجي الذي يعترف بوجود إخفاق أنطولوجي مباشر ويدير تعدد أشكال إعادة الهيكلة بدلاً من إنكارها يناقش الفصل دور المشرع الإلهي كفاعل مشارك في حماية الحضارات الكامنة عبر عملية تشريع تنهي الإخفاق وتحدد إعادة الهيكلة الملزمة يختتم الفصل بالتأكيد أن الإفلاس الأنطولوجي يمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الإلهي الفاعل في حماية الحضارات الكامنة وبطبيعة إعادة الهيكلة الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الإمكانات وفق المعطيات الأنطولوجية المستجدة التي تتيح إعادة هيكلة دقيقة للإمكانات قبل تحققها

الفصل الثامن عشر

أخلاقيات الربح في اقتصاد لا ندرة فيه ولا زمن

يعيد هذا الفصل تعريف غاية الربح في النظام الاقتصادي ما قبل الوجودي من كسب مادي إلى إدارة وجودية للوفرة يشرح المؤلف أزمة نظريات الربح الكلاسيكية القائمة على الندرة المادية والاستحقاق الشخصي في ظل وفرة أنطولوجية قابلة للإدارة يتم طرح نظرية الربح الأنطولوجي حيث يهدف الكسب إلى إدارة توازن الوفرة نتيجة الإدارة الأنطولوجية يناقش الفصل مفهوم الربح غير المحدد مادياً ً المرتبط بنتيجة التوازن الوفري لا بوصف كسب جامد والمراجعة الديناميكية للربح بناءً على تغير معطيات الوفرة للإمكانات يختتم الفصل بالتأكيد أن الربح في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الوفري لحياة الكسب وعلاقته بالإمكانات مما يحول نظام الربح من آلة للكسب إلى ورشة لإدارة التوازنات الوفرية المعطلة

الفصل التاسع عشر

دور الذكاء الإلهي في صياغة القوانين قبل الخلق

ينظم هذا الفصل الإجراءات التشريعية لتتواءم مع مبدأ التشريع الإلهي دون التضحية بالضمانات الأساسية للإمكانات يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على التشريع البشري فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية التشريع الإلهي يتم طرح مبادئ التشريع الإلهي الذي يدير القوانين بشفافية ويعتمد ديناميكية تشريعية متشابكة بدلاً من الثبات البشري الجامد يناقش الفصل بروتوكولات التشريع في البيئة الإلهية وضمانها دون تشويه وسلسلة القوانين المتشابكة عبر الإمكانات المختلفة يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة التشريعية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم التشريع البشري بل على إدارة عادلة وشفافة للقوانين ضمن حدود المعرفة الإلهية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد يحتاج لتشريع يتجاوز حدود العقل البشري المحدود

الفصل العشرون

الخاتمة الكبرى من فراغ التشريع إلى نور التطبيق

يصل هذا الفصل بالكتاب إلى ذروته الروحية والفلسفية يستعرض المؤلف الرحلة الكاملة التي قطعها التشريع من فراغ ما قبل الوجود إلى نور الخلق الأول من حيرة الإمكانات إلى يقين التحقق من سؤال العدم عن قانونه إلى جواب الإرادة الإلهية المطلقة يقرر الفصل أن الإجابة الوحيدة الشافية لكل أسئلة التشريع ما قبل الوجودي هي أن الله هو المشرع الأول والأخير وأن كل قانون عادل هو ظل من ظلال عدالته سبحانه يشرح أن الإمكانات كلها بكل ما تحمل من قوانين كامنة تشهد بوحدانية الله تعالى وأن الإنسان عندما يفهم هذه الحقيقة فإنما ينغم في لحن التشريع الإلهي الموحد يختتم الكتاب بدعاء خاشع وببيان أن هذا الكتاب ليس نهاية المطاف بل هو بداية طريق جديد من التفكر في أسرار التشريع الإلهي حيث يصبح كل قانون يمر به القارئ آية تتلو آيات الله في الآفاق والأنفس

معجم مصطلحات القانون ما قبل الوجودي

يحتوي على تعريفات دقيقة لمصطلحات مثل القانون ما قبل الوجودي والإمكانات الأنطولوجية والتشريع الإلهي والعدالة الكونية والعقود ما قبل الزمنية إلخ مع ربطها بالمصادر الشرعية والعلمية

الورقة البحثية الملخصة ثلاثية اللغات

العنوان العربي

القانون ما قبل الوجودي تشريع العدم وتشريع الإمكان قبل الانفجار العظيم

العنوان الإنجليزي

Pre-Existential Jurisprudence Legislating

Nothingness and Possibility Before the Big Bang

العنوان الفرنسي

Jurisprudence Pré-Existentielle Légiférer le Néant et la Possibilité avant le Big Bang

الملخص التنفيذي

تقدم هذه الورقة البحثية إطاراً قانونياً وفلسفياً ثورياً يدرس فرضية التشريع قبل الوجود وعلاقته بالإرادة الإلهية تنطلق من إشكالية استحالة وجود قانون بلا موضوع وتقترح نموذجاً تكاملياً يرى في الإمكانات كيانات أنطولوجية تستحق الحماية التشريعية تعتمد الدراسة على منهج يدمج بين الأنطولوجيا الفلسفية والفقه الإسلامي والتفكر في أسرار الخلق تثبت الورقة أن التشريع الإلهي يسبق كل تشريع بشري وأن العدالة الكونية هي مصدر كل عدالة تختتم الورقة بتأكيد أن الإنسان هو حامل أمانة التشريع في الأرض

وأن غايته القصوى هي تحقيق العدالة الإلهية محققاً بذلك الانسجام التام مع النظام الكوني

الكلمات المفتاحية

القانون ما قبل الوجودي الإمكانات الأنطولوجية التشريع الإلهي العدالة الكونية العقود ما قبل الزمنية

النسخة الإنجليزية

This research paper presents a revolutionary legal and philosophical framework studying the hypothesis of legislation before existence and its relationship with the divine will It stems from the problem of the impossibility of having a law without a subject and proposes an integrative model that sees possibilities as ontological entities deserving legislative protection The study relies on a methodology that integrates

philosophical ontology Islamic jurisprudence and contemplation of the secrets of creation The paper proves that divine legislation precedes all human legislation and that cosmic justice is the source of all justice The paper concludes by affirming that man is the bearer of the trust of legislation on earth and that his ultimate goal is to achieve divine justice thereby achieving complete harmony with the cosmic order

Keywords

Pre-Existential Jurisprudence Ontological Possibilities Divine Legislation Cosmic Justice Pre-Temporal Contracts

النسخة الفرنسية

Ce document de recherche présente un cadre

juridique et philosophique révolutionnaire étudiant l'hypothèse de la législation avant l'existence et sa relation avec la volonté divine Il part du problème de l'impossibilité d'avoir une loi sans sujet et propose un modèle intégratif qui voit dans les possibilités des entités ontologiques méritant une protection législative L'étude s'appuie sur une méthodologie qui intègre l'ontologie philosophique la jurisprudence islamique et la contemplation des secrets de la création Le document prouve que la législation divine précède toute législation humaine et que la justice cosmique est la source de toute justice Le document conclut en affirmant que l'homme est le porteur de la confiance de la législation sur terre et que son but ultime est d'accomplir la justice divine réalisant ainsi une harmonie complète avec l'ordre cosmique

Mots-clés

Jurisprudence Pré-Existentielle Possibilités Ontologiques Législation Divine Justice Cosmique Contrats Pré-Temporels

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مؤسس نظرية القانون ما قبل الوجودي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

عام 2026

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام استرجاع معلومات دون

إذن خطي مسبق من المؤلف

أي انتهاك لهذه الحقوق سيعرض المخالف للمساءلة القانونية وفقاً للقوانين المحلية والدولية لحماية الملكية الفكرية

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل